جانب دولة رئيس مجلس النواب المحترم

مذكرة عملاً بأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب

(تبرير صفة الإستعجال المكرر)

لما كان لبنان يمر بظروف إستثنائية لاسيما بسبب جائحة كورونا وبسبب تردي الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية.

ولما كان إقتراح القانون المعجل المكرر هذا يهدف إلى إنقاذ الأوضاع الإقتصادية والمالية والجمركية والإدارية في لبنان وتسوية أوضاع موظفين مستحقي الترفيع إلى الفئة الثالثة بوظيفة مراقب في ملاك إدارة الجمارك وزيادة الملاك العددي لها، وهو أولوية ولا يحتمل أي تأخر أو تأجيل.

ولما كان من شأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز الشفافية أن يعزز العمل في ملاك إدارة الجمارك برتبتي مراقب أول ومراقب ويقلص عمل الموظفين برتبتي مراقب مساعد وكاتب عبر زيادة الملاك العددي لوظيفة مراقب فئة ثالثة في إدارة الجمارك بحيث يصبح ٣٠٠ مراقباً، وترفيع الموظفين في هاتين الرتبتين إلى الرتبة الأعلى بوظيفة مراقب.

كل ذلك من شأنه أن يبرر صفة الإستعجال المكرر، لذلك جئنا بمذكرتنا هذه طالبين من دولتكم طرح إقتراح القانون المعجل المكرر المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها، آملين من المجلس الكريم إقراره وفق المواد ١٠٩، ١١٠ و ١١٢ من النظام الداخلي.

عماد الحوت

إقتراح قانون معجل مكرر

يرمي إلى تعديل ملاك الفئة الثالثة لرتبة مراقب وتسوية أوضاع المراقبين مساعدين والكتبة في إدارة الجمارك

مادة وحيدة:

خلافاً لأحكام المرسوم الإشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢(نظام الموظفين) ولا سيما المواد ٧ إلى ١٠ منه .

وخلافاً لأحكام المرسوم الإشتراعي ١٢٣ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (تحديد الأحكام الخاصة بوزارة المالية) ولا سيما المادة ١٧ منه .

وخلافاً للمرسوم رقم ٥٦٣٤ تاريخ ١٩٧٣/٦/٢٢ (تعديل الوظائف في ملاك السلك الإداري في إدارة الجمارك).

وخلافاً للمرسوم الاشتراعي رقم ١١٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (انشاء مجلس الخدمة المدنية) والمرسوم رقم ٨٣٣٧ تاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ وتعديلاته (تنظيم مجلس الخدمة المدنية).

أولاً:

يعدّل المرسوم رقم ٥٦٣٤ تاريخ ١٩٧٣/٦/٢٢ (ملاكات موظفي المكاتب) والمرسوم رقم ١٤١٨ تاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ (الملاك الدائم لمصلحة المركز الآلي الجمركي) والمادة الأولى من المرسوم رقم ٦٧٣٤ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٨ (تعديل الملاك العددي لوظيفة مراقب في الجمارك) لجهة الملاك العددي لوظيفة مراقب فئة ثالثة في إدارة الجمارك بحيث يصبح ٣٠٠ مراقباً بدلاً من ١٨٣.

ثانياً:

يرفّع حكماً، لمرة واحدة وبصورة إستثنائية، خلافاً لأي نص آخر، جميع المراقبين المساعدين والكتبة بالخدمة الفعلية في الفئة الرابعة، في إدارة الجمارك – وزارة المالية، إلى الفئة الثالثة في الإدارة ذاتها ويعينون بوظيفة مراقب في ملاكها، ودونما حاجة لأي نص آخر.

و يصار فوراً إلى تسوية وضع المراقبين المساعدين والكتبة المعنيّين على الصعيدين الوظيفي والمالي.

ثالثاً:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

عماد الحجار

الأسباب الموجبة:

1- الظروف الإستثنائية التي يمر بها لبنان والعالم، وحالة التعبئة العامة المعلنة من قبل الحكومة بسبب جائحة كورونا، وتردي الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية، ودواعٍ وظيفية جمركية وإدارية.

2- التعيين لوظيفة مراقب يتم من داخل ملاك الإدارة، بمعنى أنه ترفيع وليس توظيفاً جديداً.

3- إن وظيفة مراقب هي من الوظائف الأساسية والهامة في إدارة الجمارك والتي تؤمّن حسن سير العمل وإنتظامه في مختلف الوحدات والمراكز الجمركية وبالتالي يقتضي زيادة الملاك العددي لوظيفة مراقب فئة ثالثة في إدارة الجمارك بحيث يصبح ٣٠٠ مراقباً.

4- هذه الوظيفة هي وظيفة فنية خاصة خاضعة للمرسوم الإشتراعي رقم ١٢٣ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢.

5- جميع المراقبين المساعدين والكتبة المعنيين خضعوا لدورات تدريبية في لبنان والخارج، بالإضافة إلى خضوعهم إلى دورات تدريبية متكررة في المعهد الجمركي تؤهلهم لترفيعهم إلى رتبة مراقب جمركي.

6- إن الخبرة هي العامل الأهم والأجدى نفعاً في هذه الوظيفة وإن معظم هؤلاء المراقبين مساعدين والكتبة تتراوح سنوات خدمتهم الفعلية ما بين الخمس سنوات والخمس وعشرين سنة، في الفئة الرابعة والمؤهلة لوظيفة الفئة الثالثة كما أن معظمهم من حملة الشهادات الجامعية.

7- إن العديد من الموظفين المعنيين يمارسون مهام مراقب بالإنابة نظراً للنقص الحاصل في عديد المراقبين في إدارة الجمارك.

8- إن القوانين الجمركية تتطلب زيادة في عديد المراقبين الجمركيين الذين يصنفون عصب إدارة الجمارك لاسيما في الكشف ومكافحة التهريب والتدقيق وإستيفاء الرسوم الجمركية وسائر الرسوم والضرائب التي يناط بها أمر تحصيلها وتفعيل الرقابة اللاحقة التي تسهم بتعزيز الرسوم الجمركية والغرامات هذا فضلاً عن الإسهام الفعال في ضبط الحدود والمعابر.

9- إن إقرار إقتراح هذا القانون المعجل المكرر من شأنه إنقاذ الأوضاع الإقتصادية والمالية، وكذلك رفع معنويات الموظفين الجمركيين مما ينعكس إيجاباً على حسن أداء الإدارة الجمركية بما ينسجم مع الخطط الإصلاحية للحكومة ويواكب خطة تطوير وتفعيل عمل الجمارك تحقيقاً للشفافية وتعزيزاً لتبسيط الإجراءات الجمركية، تماشياً مع إدارات الجمارك العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.

كما أن ترفيع الموظفين المعنيين في هذا الإقتراح من شأنه، بعد أن جرى تبسيط الإجراءات الجمركية وإختزال المراحل فيها، أن يلغي ملاك الكتبة الذي هو قيد التصفية.

حماد الحجت

10- إن عدد المراقبين المساعدين المعنيين بهذا الإقتراح هو١٨٠ وعدد الكتبة هو ١٦ وسنرفق ربطاً جدولاً بأسمائهم وفقاً لأقدمية تعيينهم.

11- إن الكلفة المالية لهذا إقتراح القانون زهيدة جداً ولا تؤثر على المالية العامة كونه ترفيع موظفين من داخل ملاك الإدارة كما أنه لن يترتب من جراء تطبيق هذا القانون أي مفاعيل مالية رجعية.

لذلك وسنداً لأحكام المادة ١١٧ من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم بإقتراح القانون المعجل المكرر آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

عماد الحوت